



التقرير الاقتصادي الشهري

خلاصة تنفيذية



شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.7% خلال النصف الأول من عام 2023 مقارنةً بالنصف الأول من عام 2022. وبلغ معدل التضخم 2.31% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 مقارنةً بذات الفترة من عام 2022. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من 106.33 ليصل إلى 108.78. أما معدل البطالة للنصف الأول من عام 2023 فقد بلغ ما نسبته 22.1% بانخفاض مقداره 0.6% مقارنةً بنسبة البطالة المسجلة خلال النصف الأول من عام 2022 والبالغة 22.7%.

هذا وسجل الاستثمار الاجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره 550.4 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2023 مقارنةً مع تدفق للداخل مقداره 455.3 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2022. ليحقق بذلك ارتفاعاً نسبته 20.9%. وفيما يتعلق بأداء القطاع الخارجي فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 9.3% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023 مقارنةً بذات الفترة من عام 2022.

وفيما يتعلق بأبرز المؤشرات المصرفية، ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 0.7% في نهاية شهر آب من عام 2023 مقارنةً مع نهاية عام 2022 لتصل إلى 64.568 مليار دينار مقارنةً بـ 64.142 مليار دينار في نهاية عام 2022. أما إجمالي التسهيلات الائتمانية فقد نمت بنسبة 2.0% في نهاية آب من عام 2023 لتصل إلى 33.231 مليار دينار. مقارنةً مع 32.591 مليار دينار بنهاية عام 2022. وارتفع كذلك إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية آب من عام 2023 بنسبة 2.4% لتصل إلى 43.099 مليار دينار مقارنةً مع 42.106 مليار دينار في نهاية عام 2022.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الأساسية

الناتج المحلي الإجمالي

شهد الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة نمواً بنسبة **2.7%** خلال النصف الأول من عام **2023** مقارنةً بالنصف الأول من عام **2022**، يشار في ذات السياق إلى أن نسبة النمو قد بلغت **2.6%** خلال الربع الثاني من عام **2023** مقارنة بالربع الثاني من عام **2022**.

الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الثابتة (مليون دينار) (2016=100)

التغير النسبي (%)	النصف الأول 2023	النصف الأول 2022	2022	2021	2020	النشاط الاقتصادي	
						الصناعات	أ
7.7%	711	660	1,451	1,405	1,366	الزراعة والقتنص والغابات وصيد السمك	1
3.9%	401	386	791	769	707	المناجم والمحاجر	2
3.6%	2,683	2,590	5,542	5,363	5,240	الصناعات التحويلية	3
3.0%	237	230	555	541	531	الكهرباء والمياه	4
1.5%	409	403	908	872	840	الإنشاءات	5
2.5%	1,546	1,509	2,986	2,894	2,829	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	6
5.0%	1,344	1,280	2,693	2,604	2,545	النقل والتخزين والاتصالات	7
2.3%	2,994	2,928	5,781	5,647	5,510	خدمات المال والتأمين والعقارات والأعمال	8
2.3%	1,272	1,243	2,607	2,558	2,533	الخدمات الاجتماعية والشخصية	9
3.3%	11,597	11,230	23,312	22,654	22,102	المجموع	
1.1%	2,032	2,009	4,171	4,120	4,065	منتجات الخدمات الحكومية	ب
1.6%	130	128	252	245	241	منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات	ج
0.0%	209	209	626	626	625	الخدمات المنزلية	د
2.9%	13,968	13,575	28,361	27,645	27,033	المجموع (أ + ب + ج + د)	
3.6%	375	362	889	854	823	الخدمات المصرفية المحتسبة	-
2.9%	13,593	13,213	27,472	26,791	26,210	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية	=
1.8%	1,874	1,840	3,560	3,483	3,406	صافي الضرائب على المنتجات	+
2.7%	15,466	15,053	31,032	30,274	29,616	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	=

معدل النمو (%) للناتج المحلي الإجمالي للأعوام 2017 - النصف الأول 2023



* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

معدل البطالة

بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2023 ما نسبته **22.3%** بانخفاض مقداره **0.3%** مقارنة بالربع الثاني من عام 2022، وبارتفاع مقداره **0.4%** عن نسبة البطالة المسجلة خلال الربع الأول من عام 2023. وتبعاً لتلك التطورات فقد بلغ معدل البطالة للنصف الأول من عام 2023 ما نسبته **22.1%** بانخفاض مقداره **0.6%** مقارنة بنسبة البطالة المسجلة خلال النصف الأول من عام 2022 والبالغة **22.7%**.

المؤشر	2020	2021	2022	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	التغير النسبي
معدل البطالة	22.7%	24.1%	22.9%	22.7%	22.1%	-0.6%

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

سجل الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل مقداره **550.4** مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2023 مقارنة مع تدفق للداخل مقداره **455.3** مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2022، ليحقق بذلك ارتفاعاً نسبته **20.9%**.

المؤشر	2019	2020	2021	2022	النصف الأول 2022	النصف الأول 2023	التغير النسبي
الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن (مليون دينار)	518.1	539.8	441.5	807.3	455.3	550.4	20.9%

حوالات العاملين

ارتفعت حوالات العاملين خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة **0.6%**، مقارنة بذات الفترة من عام 2022 لتصل إلى **1605.5** مليون دينار مقارنة بـ **1595.6** مليون دينار.

حوالات العاملين (بالمليون دينار)

المؤشر	2019	2020	2021	2022	الثمانية شهور الأولى 2022	الثمانية شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
حوالات العاملين	2,629.7	2,389.3	2,412.1	2,447.8	1,595.6	1,605.5	0.6%

كميات وأسعار الإنتاج الصناعي

انخفض الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 2.91% مقارنة بذات الفترة من عام 2022، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية بنسبة 2.26%، وانخفاض الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية بنسبة 3.77%، فيما ارتفع الرقم القياسي لكميات إنتاج الكهرباء بنسبة 2.90%.

الرقم القياسي لكميات الإنتاج الصناعي (2010=100)

التغير النسبي (%)	الثمانية شهور الأولى 2023	الثمانية شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	الصناعة
2.26	150.95	147.61	144.11	138.65	130.11	الصناعات الاستخراجية
-3.77	83.20	86.46	86.06	84.09	74.01	الصناعات التحويلية
2.90	144.90	140.82	139.25	130.92	128.32	الكهرباء
2.91-	90.17	92.87	92.27	89.85	79.5	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي

كما انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة 4.8% خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2023 مقارنةً بذات الفترة من عام 2022، حيث جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصناعات الاستخراجية بنسبة 9.0%، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الصناعات التحويلية بنسبة 6.2%، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار الكهرباء بنسبة 3.8%.

الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين (2010 = 100)

التغير النسبي (%)	الثمانية شهور الأولى 2023	الثمانية شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	الصناعة
9.0%	156.06	143.14	151.47	112.89	103.6	الصناعات الاستخراجية
6.2-%	130.72	139.32	138.47	121.57	106.5	الصناعات التحويلية
3.8-%	180.61	187.71	184.81	200.33	209.9	الكهرباء
4.8-%	135.13	141.94	141.72	124.34	110.5	الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين



ثانياً: المستوى العام للأسعار (معدل التضخم)

بلغ معدل التضخم **2.31%** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**. حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك من **106.33** ليصل إلى **108.78**.

الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018=100)

التغير النسبي (%)	الثلاثة أرباع الأولى 2023	الثلاثة أرباع الأولى 2022	2022	2021	2020	البند
0.31	106.60	106.27	106.14	102.71	102.6	الاغذية والمشروبات غير الكحولية
2.88	106.91	103.92	103.92	103.96	101.4	المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر
0.40-	96.04	96.42	96.57	96.32	97.5	الملابس والاحذية
5.11	112.22	106.76	107.97	101.26	99.7	المساكن
2.30	107.01	104.60	105.11	102.03	101.5	التجهيزات والمعدات المنزلية
3.79	112.52	108.41	109.35	105.50	104.6	الصحة
1.22	109.81	108.48	108.78	103.05	98.6	النقل
0.51	103.61	103.08	103.21	102.28	100.9	الاتصالات
6.22	113.71	107.05	108.63	99.13	98.5	الثقافة والترفيه
1.85	107.71	105.75	106.07	104.67	104.4	التعليم
3.07	116.68	113.20	114.02	106.27	104.8	المطاعم والفنادق
3.10	109.14	105.85	106.34	103.83	103.6	السلع والخدمات الأخرى
2.31	108.78	106.33	106.79	102.46	101.1	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
-	%2.31	%4.0	%4.23	%1.3	%0.3	معدل التضخم



ثالثاً: حركة تداولات سوق العقار

بلغ حجم التداول في سوق العقار الأردني خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 ما قيمته 5.267 مليار دينار، علماً بأنه سيتعذر مقارنة حجم التداول بنظيره من العام السابق 2022 وتحديد معدلات التغير لاختلاف آلية الاحتساب، وذلك بعد أن تم اعتماد آلية مختلفة لاحتساب حجم التداول العقاري عن المتبعة سابقاً بسبب توفر بيانات أكثر دقة نتيجة أتمتة معاملات تسجيل الأراضي وحوسبتها.

هذا وانخفضت إيرادات دائرة الأراضي والمساحة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 بنسبة 1.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2022 حيث بلغت 196.6 مليون دينار مقارنة بما يقارب 200 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2022. أما بخصوص عدد معاملات البيع في المملكة فقد انخفضت أيضاً بنسبة 4.7% لتصل إلى ما يقارب 118.1 ألف معاملة. كما انخفض عدد وقيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023 مقارنة بذات الفترة من عام 2022، حيث انخفض عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 17.7% لتصل إلى 2076 أرض وشقة، كما انخفضت قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين بنسبة 25.3% لتصل إلى 168.6 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى من عام 2023 مقارنة بـ 225.8 مليون دينار خلال التسعة شهور الأولى من عام 2022.

أهم مؤشرات سوق العقار (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	الثلاثة أرباع الأولى 2023	الثلاثة أرباع الأولى 2022	البند
-	5,267	-	حجم التداول
-1.5%	196.6	199.6	إيرادات دائرة الأراضي والمساحة
-4.7%	118.1	123.9	عدد معاملات البيع في المملكة (ألف معاملة)
-17.7%	2,076	2,523	عدد الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين
-25.3%	168.6	225.8	قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين

قيمة الأراضي والشقق المباعة لغير الأردنيين خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023 (حسب الجنسية)

النسبة من الإجمالي	قيمة الأراضي والشقق (مليون دينار)	الجنسية
34.9%	58.8	عراقية
16.5%	27.9	سعودية
9.7%	16.3	سورية
38.9%	65.6	جنسيات أخرى
100%	168.6	المجموع

رابعاً: أداء القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة **0.4%** خلال السبعة شهور الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**، وذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بنسبة **1.3%**، وانخفاض قيمة المعاد تصديره بنسبة **9.6%**، فيما انخفضت المستوردات بنسبة **4.7%**، ونتيجة لتلك التطورات انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة **9.3%** خلال السبعة شهور الأولى من عام **2023** مقارنةً بذات الفترة من عام **2022**.

أهم مؤشرات القطاع الخارجي (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	السبعة شهور الأولى 2023	السبعة شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	البند
1.3%	4,914	4,853	8,081.8	6,038.8	5,044.1	الصادرات الوطنية
-9.6%	378	418	708.1	605.0	595.7	المعاد تصديره
0.4%	5,292	5,271	8,789.9	6,643.8	5,639.8	الصادرات الكلية
-4.7%	10,599	11,121	19,375.7	15,295.1	12,235.4	المستوردات
-2.9%	15,513	15,974	27,457.5	21,333.9	17,279.5	اجمالي التجارة الخارجية
-9.3%	5,307-	5,850-	10,585.8-	8,651.3-	6,595.6-	الميزان التجاري
2.5%	49.9%	47.4%	45.4%	43.4%	46.1%	تغطية الصادرات للمستوردات %

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

وعلى صعيد التركيب السلعي لأبرز السلع المصدرة خلال السبعة شهور الأولى من عام **2023**، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة **80.5%** ومن المنتجات الكيماوية بنسبة **19.9%**، فيما انخفضت قيمة الصادرات الوطنية من البوتاس الخام والأسمدة بنسبة **31.5%** و**17.3%** على التوالي.

التركيب السلعي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	السبعة شهور الأولى 2023	السبعة شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	البند
-8.6%	783	857	1,553.8	1,277.5	1,160.4	الألبسة وتوابعها
-17.3%	640	774	1091.8	938.5	644.1	الأسمدة
80.5	509	282	-	-	-	الحلي والمجوهرات الثمينة
-31.5%	425	620	1,055.0	513.1	380.3	البوتاس الخام
-16.0%	363	432	759.7	377.0	243.1	الفوسفات الخام
19.9	289	241	433.1	300.7	251.6	المنتجات الكيماوية
15.7	1,905	1,647	2,743.1	2,277.2	2,076.4	المواد الأخرى
1.3%	4,914	4,853	8,081.8	6,038.8	5,044.1	مجموع الصادرات الوطنية

9 التقرير الاقتصادي الشهري

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى معظم التكتلات الاقتصادية (باستثناء الدول الآسيوية غير العربية التي انخفضت بنسبة 16.6% وباقي التكتلات الاقتصادية التي انخفضت بنسبة 3.0%) وأبرزها دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 18.2% ومنها السعودية بنسبة 19.9%.

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	السبعة شهور الأولى 2023	السبعة شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	التكتلات الاقتصادية
18.2	1,729	1,463	2,732.7	2,268.2	2,014.0	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
						منها السعودية
19.9	554	462	840.3	733.4	576.2	
2.9	1,199	1,165	1,776.6	1,641.8	1,270.7	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
1.2	1,138	1,125	1,685.1	1,586.5	1,220.5	منها الولايات المتحدة الأمريكية
-16.6	1,257	1,508	2,325.3	1,418.0	1,072.1	الدول الآسيوية غير العربية
5.9-	820	871	1,272.8	906.6	613.5	منها الهند
12.3	247	220	428.0	179.1	153.4	دول الاتحاد الأوروبي
						منها إسبانيا
131.8	51	22	45.6	24.2	24.3	
3.0-	482	497	819.2	531.7	533.9	باقي التكتلات الاقتصادية
7.4-	213	230	419.6	288.1	268.7	منها المنطقة الحرة
%1.3	4,914	4,853	8,081.8	6,038.8	5,044.1	مجموع الصادرات الوطنية

الصادرات الزراعية الأردنية

ارتفعت قيمة الصادرات الزراعية الأردنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023 بنسبة 15.1% مقارنة بذات الفترة من عام 2022، لتصل إلى ما يقارب 630.3 مليون دينار مقارنةً مع 547.5 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2022.

الصادرات الزراعية الأردنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	السبعة شهور الأولى 2023	السبعة شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	البند / الفترة
%15.1	630.3	547.5	968.8	873.5	760.5	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للمستوردات

بالنسبة للتركيب السلعي للمستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023، فقد انخفضت قيمة المستوردات من الحلي والمجوهرات الثمينة بنسبة 34.6%، والنفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية بنسبة 18.6%.

التركيب السلي للمستوردات الوطنية (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	السبعة شهور الأولى 2023	السبعة شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	الصف
18.6-	1,750	2,151	3,503.3	2,380.4	1,283.8	النفط الخام ومشتقاته والزيوت المعدنية
30.3	835	641	1,170.0	1,100.8	888.2	العربات والدراجات وأجزائها
14.2	683	598	1,029.1	921.1	803.0	الآلات والأدوات الآلية وأجزائها
34.6-	642	982	1,705.2	994.9	151.1	الحلي والمجوهرات الثمينة
10.1	524	476	873.1	803.4	719.8	الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها
1.9	374	367	1,002.9	667.1	555.1	الحبوب
1.9-	5,791	5,906	10,092.1	8,427.4	7,834.4	المواد الأخرى
4.7-	10,599	11,121	19,375.7	15,295.1	12,235.4	إجمالي المستوردات

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023، فقد انخفضت قيمة المستوردات من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنسبة 22.8% ومنها السعودية بنسبة 18.0%، فيما ارتفعت قيمة المستوردات من دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا بنسبة 19.7% ومنها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 23.0%.

التوزيع الجغرافي للمستوردات (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	السبعة شهور الأولى 2023	السبعة شهور الأولى 2022	2022	2021	2020	التكتلات الاقتصادية
22.8-	2,623	3,398	5,730.6	4,343.6	2,881.5	دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
18.0-	1,468	1,790	2,931.7	2,282.2	1,521.5	منها السعودية
19.7	826	690	1,176.4	1,123.9	1,130.5	دول اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا
23.0	764	621	1,060.5	988.0	1,003.3	منها الولايات المتحدة الأمريكية
3.2	4,229	4,099	7,074.3	5,267.1	4,277.9	الدول الآسيوية غير العربية
4.8	1,777	1,696	2,957.5	2,230.2	1,924.2	منها الصين الشعبية
6.3	1,661	1,562	3,011.2	2,718.1	2,517.5	دول الاتحاد الأوروبي
7.1	349	326	565.1	544.3	522.9	منها ألمانيا
8.2-	1,260	1,372	2,383.2	1,842.4	1,428.0	باقي التكتلات الاقتصادية
37.7-	263	422	734.2	431.5	106.0	منها سويسرا
4.7-	10,599	11,121	19,375.7	15,295.1	12,235.4	إجمالي المستوردات



خامساً: أداء المالية العامة

وصلت الإيرادات المحلية خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 إلى ما قيمته 5204.5 مليون دينار مقابل 4800.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، أي بارتفاع بلغ 404 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 199.3 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 204.8 مليون دينار.

وبلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية/الموازنة خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023 حوالي 6156.2 مليون دينار مقابل 5888.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 268.1 مليون دينار أو ما نسبته 4.6%، وقد جاء هذا الارتفاع في إجمالي الانفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 366.8 مليون دينار أو ما نسبته 7.1%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 98.7 مليون دينار أو ما نسبته 13.8%.

ونتيجة لتلك التطورات فقد سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية/الموازنة عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي 924.8 مليون دينار خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023، مقابل عجز مالي بعد المنح بلغ حوالي 1005.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

أهم مؤشرات المالية العامة (مليون دينار)

البند	2020	2021	2022	السبعة شهور الأولى 2022	السبعة شهور الأولى 2023	التغير النسبي (%)
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	7,028.9	8,128.2	8,914.1	4,882.6	5,231.4	7.1%
الإيرادات المحلية	6,238.0	7,324.9	8,121.9	4,800.5	5,204.5	8.4%
إيرادات ضريبية	4,958.6	5,626.9	6,047.9	3,746.4	3,945.6	5.3%
اقتطاعات تقاعدية	7.3	7.5	4.9	2.7	2.8	3.7%
الإيرادات الأخرى	1,272.1	1,690.4	2,069.1	1,051.5	1,256.1	19.5%
المنح الخارجية	790.8	803.3	792.2	82.1	26.9	-67.2%
اجمالي الانفاق	9,211.3	9,858.8	10,466.6	5,888.1	6,156.2	4.6%
النفقات الجارية	8,388.5	8,720.6	8,954.3	5,173.0	5,539.9	7.1%
النفقات الرأسمالية	822.8	1,138.2	1,512.3	715.1	616.3	-13.8%
العجز/الوفر بعد المنح	2,182.4-	1,730.6-	1,552.5-	1,005.5-	924.8-	-8.0%
العجز/الوفر قبل المنح	2,973.3-	2,533.9-	2,344.7-	1,087.6-	951.7-	-12.5%
% من الناتج المحلي الإجمالي						
اجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	22.7%	25.0%	25.7%	25.6%	26.1%	0.5%
الإيرادات المحلية	20.1%	22.6%	23.5%	25.2%	25.9%	0.7%
اجمالي الانفاق	29.7%	30.4%	30.2%	30.9%	30.7%	-0.2%
العجز بعد المنح	7.0%	5.3%	4.5%	5.3%	4.6%	-0.7%
العجز قبل المنح	9.6%	7.8%	6.8%	5.7%	4.7%	-1.0%

سادساً: المديونية العامة

ارتفع إجمالي الدين العام بنسبة 4.1% بنهاية شهر تموز من عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022. ليصل إلى حوالي 40.082 مليار دينار أو ما نسبته 114.6% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تموز من عام 2023. مقارنةً مع 38.490 مليار دينار أو ما نسبته 114.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022. شاملاً مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه التي تبلغ نحو 8.5 مليار دينار.

وارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية بنسبة 0.8% ليصل إلى 21.761 مليار دينار بنهاية شهر تموز من عام 2023 (62.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تموز من عام 2023). مقارنةً مع 21.579 مليار دينار في نهاية عام 2022 (64.1% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022).

كما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة 8.3% ليصل إلى حوالي 18.321 مليار دينار في نهاية شهر تموز من عام 2023 (52.4% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية شهر تموز من عام 2023) مقارنةً مع 16.911 مليار دينار في نهاية عام 2022 (50.2% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022).

أهم مؤشرات الدين العام (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	تموز 2023	2022	2021	2020	2019	البند
0.8%	21,761.0	21,579.2	20,259.5	18,933.7	17,738.0	إجمالي الدين الداخلي للحكومة المركزية
-1.9%	62.2%	64.1%	63.1%	61.0%	56.1%	% من الناتج المحلي الاجمالي
8.3%	18,321.3	16,911.0	15,507.2	14,098.3	12,338.2	رصيد الدين العام الخارجي
2.2%	52.4%	50.2%	48.3%	45.4%	39.0%	% من الناتج المحلي الاجمالي
4.1%	40,082.3	38,490.2	35,766.7	33,032	30,076.2	إجمالي الدين العام
0.4%	114.6%	114.2%	111.3%	106.5%	95.2%	% من الناتج المحلي الاجمالي

إجمالي الدين العام (مليار دينار) للأعوام 2019 - تموز/2023





سابعاً: المؤشرات النقدية والمصرفية

المؤشرات النقدية

انخفض عرض النقد (ع1) في نهاية شهر آب من عام 2023 بنسبة 1.3% عن الرصيد المسجل في نهاية عام 2022. في حين ارتفع عرض النقد (ع2) بنسبة 1.3% بنهاية شهر آب مقارنة بنهاية عام 2022.

التغير النسبي (%)	آب 2023	2022	2021	2020	البند (مليون دينار)
-1.3%	12,847.2	13,015.2	13,117.5	12,150.3	عرض النقد (ع1)
1.3%	42,219.9	41,681.7	39,509.2	37,011.9	عرض النقد (ع2)
-2.0%	6,546.6	6,678.2	6,834.8	6,496.5	النقد المصدر

وفيما يتعلق باحتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، فقد بلغت 17.289 مليار دولار أمريكي في نهاية شهر أيلول من عام 2023. مقارنةً مع 17.266 مليار دولار في نهاية عام 2022. لتسجل بذلك ارتفاعاً نسبته 0.1%

التغير النسبي (%)	أيلول 2023	2022	2021	2020	البند
0.1%	17,289.7	17,266.9	18,043.2	15,919.7	احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية (مليون دولار أمريكي)

المؤشرات والمصرفية

ارتفع إجمالي موجودات البنوك المرخصة بنسبة 0.7% في نهاية شهر آب من عام 2023 مقارنةً مع نهاية عام 2022 لتصل إلى 64.568 مليار دينار مقارنة بـ 64.142 مليار دينار في نهاية عام 2022. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الموجودات المحلية بنسبة 0.4% لتصل إلى 58.511 مليار دينار، وارتفاع الموجودات الأجنبية بنسبة 3.0% لتصل إلى 6.056 مليار دينار.

إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	آب 2023	2022	2021	2020	البند
3.0%	6,056.7	5,882.7	6,342.5	6,303.0	الموجودات الاجنبية
0.4%	58,511.6	58,259.4	54,715.2	50,735.0	الموجودات المحلية
0.7%	64,568.3	64,142.1	61,057.7	57,038.0	إجمالي الموجودات
1.6%	9,532.5	9,378.8	9,044.3	8,715.2	رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

تطور إجمالي موجودات البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني

أما إجمالي التسهيلات الائتمانية، فقد نمت بنسبة **2.0%** في نهاية آب من عام **2023** لتصل إلى **33.231** مليار دينار، مقارنة مع **32.591** مليار دينار بنهاية عام **2022**. وقد شكلت القروض والسلف حوالي **63.1%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية، فيما شكلت ذمم البنوك الإسلامية **27.1%** من إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية آب من عام **2023**.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	آب 2023	2022	2021	2020	البند
2.0%	33,231.3	32,591.5	30,028.5	28,639.1	إجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النوع %					
0.8- %	8.3%	9.1%	9.0%	9.5%	جاري مدين
0.8%	63.1%	62.3%	62.8%	64.5%	قروض وسلف
-	0.5%	0.5%	0.7%	0.7%	كمبيالات واسناد مخصومة
0.1- %	27.1%	27.2%	26.8%	24.6%	ذمم بنوك إسلامية
0.1%	1.0%	0.9%	0.7%	0.7%	بطاقات الائتمان

تطور إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



التقرير الاقتصادي الشهري 15

هذا وارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية آب من عام 2023 بنسبة 2.4% لتصل إلى 43.099 مليار دينار مقارنة مع 42.106 مليار دينار في نهاية عام 2022. وفيما يتعلق بتوزيع الودائع حسب النوع، فيلاحظ أن الودائع لأجل شكلت ما نسبته 59.8% من إجمالي الودائع لدى البنوك، يليها الحسابات تحت الطلب والتي شكلت ما نسبته 25.7% من إجمالي الودائع، ثم ودائع التوفير والتي شكلت 14.5% من إجمالي الودائع. أما من حيث هيكل الودائع لدى البنوك المرخصة حسب العملة، فقد بلغت نسبة الودائع بالدينار الأردني 78.5% من إجمالي الودائع حيث بلغت ما يقارب 33.817 مليار دينار بنهاية آب من عام 2023 مقارنة بـ 32.841 مليار دينار بنهاية عام 2022.

الودائع لدى البنوك المرخصة (مليون دينار)

التغير النسبي (%)	آب 2023	2022	2021	2020	البند
%2.4	43,099.0	42,106.7	39,522.3	36,789.1	اجمالي الودائع
توزيع الودائع حسب النوع %					
%1.8-	%25.7	%27.5	%29.2	%28.6	تحت الطلب
%1.2-	%14.5	%15.7	%17.0	%16.9	توفير
%3.0	%59.8	%56.8	%53.8	%54.5	لأجل
توزيع الودائع حسب العملة %					
%0.5	%78.5	%78.0	%77.6	%76.7	الودائع بالدينار الأردني (%)
%3.0	33,817.3	32,841.5	30,684.6	28,233.9	الودائع بالدينار الأردني (مليون دينار)
%0.5-	%21.5	%22.0	%22.4	%23.3	الودائع بالعملات الأجنبية (%)
%0.2	9,281.7	9,265.2	8,837.7	8,555.2	الودائع بالعملات الأجنبية (مليون دينار)

تطور إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة (مليار دينار)



المصدر: البنك المركزي الأردني



مؤشرات المتانة المالية

أظهرت البيانات المتوفرة حول مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن انخفاض نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون إلى **4.5%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **5.0%** بنهاية عام **2021**، كما ارتفعت نسبة تغطية الديون غير العاملة لتصل إلى **81.5%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **79.9%** بنهاية عام **2021**، وبلغت نسبة كفاية رأس المال **17.3%** بنهاية عام **2022**، مقارنة مع **18.0%** بنهاية عام **2021**، وهذه النسبة أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة من قبل البنك المركزي الأردني ومن قبل لجنة بازل. وبلغت نسبة السيولة القانونية لدى البنوك المرخصة **138.0%** بنهاية عام **2022**، مقارنةً مع **141.5%** بنهاية عام **2021**، والتي تعتبر أعلى من الحدود الدنيا المطلوبة من البنك المركزي الأردني وبالباضة (**100%**).

وقد حققت البنوك العاملة في الأردن معدل عائد على الموجودات بلغ **1.0%** بنهاية عام **2022**، مقارنة مع **1.0%** بنهاية عام **2021**، كما بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في البنوك العاملة في الأردن **8.8%** بنهاية عام **2022** مقارنة مع **8.3%** بنهاية عام **2021**.

أهم مؤشرات المتانة المالية للبنوك المرخصة (2022 - 2018)

التغير (%)	2022	2021	2020	2019	2018	المؤشر (%)
%0.5-	%4.5	%5.0	%5.5	%5.0	%4.9	نسبة الديون غير العاملة لإجمالي الديون
%1.6	%81.5	%79.9	%71.5	%69.5	%79.3	نسبة تغطية الديون غير العاملة
%0.4-	%3.8	%4.2	%6.4	%6.27	%4.2	نسبة الجزء غير المغطى من الديون غير العاملة إلى حقوق المساهمين
%0.7-	%17.3	%18.0	%18.3	%18.28	%16.9	نسبة كفاية رأس المال
%3.5-	%138.0	%141.5	%136.5	%133.8	%131.9	نسبة السيولة القانونية
%0.5	%8.8	%8.3	%5.1	%9.44	%9.6	العائد على حقوق المساهمين (ROE)
-	%1.0	%1.0	%0.6	%1.18	%1.2	العائد على الموجودات (ROA)

هيكل أسعار الفائدة

ارتفعت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية في نهاية شهر آب من عام **2023** مقارنة بنهاية العام **2022**، حيث بلغ سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني **7.50%** وسعر إعادة الخصم **8.50%**. هذا وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية قد استقرت خلال شهر آب **2023** مقارنة بشهر تموز **2023**.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (%)

التغير (%)	آب 2023	2022	2021	2020	البند
أسعار الفائدة لدى البنك المركزي %					
1.00	7.50	6.50	2.50	2.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي الأردني
1.00	8.50	7.50	3.50	3.50	سعر إعادة الخصم
1.00	8.25	7.25	3.25	3.25	سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء
1.00	7.25	6.25	2.00	2.00	سعر فائدة نافذة الايداع لليلة واحدة



17 التقرير الاقتصادي الشهري

أما فيما يتعلق بالوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك، فقد شهدت أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب ارتفاعاً لتبلغ **0.65%** في نهاية آب من عام **2023**، فيما انخفضت أسعار الفائدة على حسابات التوفير لتصل إلى **0.39%**، في حين ارتفع سعر الفائدة على الودائع لأجل ليصل إلى **5.81%** كما في نهاية آب من عام **2023**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع (%)

التغير	آب 2023	2022	2021	2020	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع %					
تحت الطلب	0.28	0.65	0.37	0.26	0.27
توفير	0.02-	0.39	0.41	0.27	0.34
لأجل	1.22	5.81	4.59	3.45	3.65

وبالنسبة للوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية، فقد ارتفع سعر الفائدة على الجاري مدين ليبلغ **8.96%** في نهاية آب من عام **2023** مقارنة بنهاية عام **2022**، كما ارتفع سعر الفائدة على القروض والسلف لتبلغ **9.21%**، هذا وبلغ سعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء **11.39%** كما في نهاية آب من عام **2023**، مقارنة بنسبة **10.80%** بنهاية عام **2022**.

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية (%)

التغير	آب 2023	2022	2021	2020	%
الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية %					
جاري مدين	0.66	8.96	8.30	7.16	7.30
قروض وسلف	0.87	9.21	8.34	6.89	7.17
كمبيالات واسناد مخصومة	0.11-	8.25	8.36	7.99	8.51
سعر الإقراض لأفضل العملاء	0.59	11.39	10.80	8.37	8.33

* تمثل الحد الأدنى لسعر فائدة الإقراض لأفضل العملاء للائتمان الممنوح من قبل البنوك المرخصة

تفاصيل الشيكات

بلغ عدد الشيكات المقدمة للتفاصيل خلال شهر أيلول من عام **2023** ما مجموعه **474.1** ألف شيك بقيمة **3.194** مليار دينار. أما عدد الشيكات المعادة فقد بلغ **13.7** ألف شيك ونسبة **2.9%** من إجمالي عدد الشيكات المقدمة للتفاصيل. في حين بلغت قيمة الشيكات المعادة **84.9** مليون دينار ونسبة **2.7%** من إجمالي قيمة الشيكات المقدمة للتفاصيل.

أما فيما يتعلق بأسباب الشيكات المعادة فقد كانت **8.7** ألف شيك (بقيمة **54.3** مليون دينار) لأسباب مالية ونسبة **63.3%** من إجمالي الشيكات المعادة، فيما بلغت الشيكات المعادة لأسباب فنية **5.0** ألف شيك (بقيمة **30.6** مليون دينار) ونسبة **36.7%** من إجمالي الشيكات المعادة بنهاية شهر أيلول من عام **2023**.

وبمقارنة الشيكات المقدمة للتفاصيل خلال شهر أيلول من عام **2023** بذات الشهر من عام **2022**، فقد سجلت الشيكات المقدمة للتفاصيل خلال شهر أيلول/ **2023** انخفاضاً بنسبة **9.3%** عن الشيكات المقدمة للتفاصيل خلال شهر أيلول/ **2022** والتي بلغت آنذاك **523** ألف شيك، أما من حيث القيمة فقد سجلت انخفاضاً أيضاً بنسبة **3.2%** حيث بلغت آنذاك **3.3** مليار دينار.

أهم مؤشرات التداول للبنوك المدرجة في بورصة عمان

ارتفع الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال شهر أيلول من عام 2023 بنسبة 0.80% ليبلغ 4005.33 نقطة. هذا وشهدت أسعار الإغلاق لثلاثة بنوك انخفاضاً تراوح ما بين 0.2% إلى 1.5%، فيما شهدت أسعار الإغلاق لتسعة بنوك ارتفاعاً تراوح ما بين 0.3% إلى 4.2%، فيما استقر سعر الإغلاق لبنكين اثنين دون تغير.

وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها خلال شهر أيلول حوالي 3.78 مليون سهم، وبإجمالي عدد عقود بلغ 3566 عقد، فيما بلغ حجم التداول الإجمالي على أسهم البنوك حوالي 8.47 مليون دينار خلال شهر أيلول من عام 2023.

النشرة الشهرية للبنوك المدرجة في بورصة عمان لشهر أيلول 2023 (من 3 أيلول إلى 28 أيلول 2023)

عدد العقود	عدد الاسهم	حجم التداول دينار	عدد أيام التداول	معدل السعر	التغير عن سعر الإغلاق السابق	سعر الإغلاق	أدنى سعر	أعلى سعر	سعر الإغلاق السابق	الرمز الحرفي	الشركة
1,024	717,948	3,085,431	19	4.3	-0.01	4.31	4.27	4.33	4.32	ARBK	البنك العربي
106	23,354	78,997	16	3.38	0.01	3.41	3.34	3.41	3.4	THBK	بنك الإسكان
558	588,667	1,153,086	19	1.96	-0.03	1.95	1.93	2	1.98	EXFB	بنك المال
343	688,640	704,829	19	1.02	0.01	1.04	1.01	1.04	1.03	AHLI	البنك الأهلي
367	760,517	1,252,797	19	1.65	-0.01	1.68	1.61	1.68	1.69	UBSI	بنك الاتحاد
240	159,605	349,049	19	2.19	0.09	2.25	2.15	2.25	2.16	BOJX	بنك الأردن
309	233,843	947,765	19	4.05	0.07	4.08	4.01	4.1	4.01	JOIB	البنك الإسلامي الأردني
195	205,559	270,934	18	1.32	0.03	1.34	1.3	1.34	1.31	CABK	بنك القاهرة عمان
156	140,810	343,135	18	2.44	0.02	2.44	2.37	2.45	2.42	JOKB	البنك الأردني الكويتي
27	47,625	61,001	7	1.28	0.02	1.28	1.26	1.29	1.26	AJIB	بنك الاستثمار العربي
28	28,519	25,730	10	0.9	0.01	0.9	0.89	0.93	0.89	JCBK	البنك التجاري الأردني
122	117,489	86,276	16	0.73	0	0.73	0.72	0.75	0.73	ABCO	بنك ABC - الأردن
67	27,000	51,233	15	1.9	0	1.9	1.88	1.91	1.9	SIBK	بنك صفوة الإسلامي
24	40,246	60,112	9	1.49	0.01	1.52	1.48	1.54	1.51	INVB	البنك الاستثماري
3,566	3,779,822	8,470,375									المجموع لقطاع البنوك

* الرقم القياسي لقطاع البنوك في شهر أيلول = 4005.33 / التغير عن الشهر السابق = 0.80%

* المصدر: بورصة عمان